

دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفيز المحاسبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د . سمر فتحي عبد الجواد سليمان

دكتورة المحاسبة والمراجعة

المعهد المصري العالى لأكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة



دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي

بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص لرسالة الماجستير

سمر فتحي عبد الجواد سليمان

دكتورة المحاسبة والمراجعة

Samar.nawar@eia.edu.eg

الملخص:

يُعد التحفظ المحاسبي من أهم المعتقدات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها اهتماماً كبيراً لما له من تأثير ملموس في زيادة جودة التقارير المالية المنشورة. وذلك لأنه يحد من مشكلة التخلخل الأخلاقي الناتجة عن عدم تماثل المعلومات. كما يشير هيكل رأس المال إلى التوليفة الخاصة بالديون وحقوق الملكية المستخدمة من قبل الشركة في تمويل أصولها. وتُعد قرارات تحديد هيكل رأس المال من القرارات المهمة التي تتخذها إدارات الشركات، حيث تحاول معظم إدارات الشركات الوصول إلى المستوى الأمثل لهيكل رأس المال، والمتمثل في النقطة التي تكون عندها تكلفة رأس المال أقل ما يمكن.

وقد أشار بعض الدراسات إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر من المحددات الهامة التي تؤثر على هيكل رأس المال، سواء من خلال التمويل بالملكية أو التمويل بالاقتراض. كما أشار البعض الآخر إلى أن هيكل رأس المال يعتبر من المحددات الهامة التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي، سواء من خلال التمويل بالملكية أو التمويل بالاقتراض. لذا فإن الورقة الحالية تهدف إلى دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي.

الكلمات الافتتاحية: التحفظ المحاسبي، هيكل رأس المال، التمويل بالملكية، التمويل بالاقتراض.

Abstract:

Accounting conservatism is one of the most important accounting beliefs, because it has a significant impact in increasing the quality of financial reports. This is because accounting conservatism is one of an essential means to mitigate the moral hazard. Capital structure also refers to the combination of debt and equity used by the company to finance its assets. Capital structure decisions are one of the most important decisions taken by companies managements.

Some studies have indicated that accounting conservatism is considered one of the important determinants that affects capital structure. Others also pointed out that capital structure is an important determinants that affects the accounting conservatism. Therefore, this current paper aims to study the reciprocal impact between capital structure and accounting conservatism.

Keywords: Conservatism, Capital Structure, Equity Financing, Debt Financing

1- المقدمة:

يُعتبر التحفظ المحاسبي مفهوماً مثيراً للجدل، ولا يزال حتى الآن. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة ضد هذا العُرف Convention، فإنه لا يزال يلعب دوراً هاماً في الممارسات المحاسبية (Watts, 2003a). واليوم، وفي وسط موجات الشك المتعلقة بالتقارير المالية، أصبح الالتزام بهذا العُرف جانباً مميزاً للشركات فيما يتعلق بشفافية تقاريرها المالية ومعياراً لتصنيف البلدان وفقاً للالتزام بالمبادئ المحاسبية والتحفظ المحاسبي الذي يفصح عن الخسائر المتوقعة بصرف النظر عن الأرباح المتوقعة، بالإضافة إلى تقييم الأصول بقيم منخفضة وتقييم الالتزامات بقيم مرتفعة (Hamdan, 2011; Watts, 2003a). ويتصف التحفظ المحاسبي بالعديد من السمات أبرزها، أنه يمثل أداة مناسبة لمواجهة عدم اليقين للمحاسبين والمديرين عند تقييم الأصول والالتزامات، وهذا يؤدي إلى معلومات أكثر موضوعية، كما أنه يحمي المحاسبين من المخاطر الناتجة عن نشر معلومات محاسبية قد يثبت أنها غير صحيحة فيما بعد، وكذلك عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت صحتها في وقت لاحق (Al-Sakini and Al-Awawdeh, 2015).

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة نحو التحفظ المحاسبي من قبل بعض الدراسات (علي وشحاته 2017؛ Watts, 2003a؛ Watts, 2008؛ Lafond and Watts, 2008؛ Thijssen and Iatridis, 2016؛ إلا أن هناك عدة دوافع تزيد من طلب الشركات ومراقبي الحسابات على التحفظ المحاسبي، والتي يمكن تصنيفها إلى دوافع تعاقدية مرتبطة بالعلاقة بين الإدارة والملاك من جهة، والعلاقة بين الملاك والدائنين من جهة أخرى، دوافع تكاليف التقاضي Litigation costs، الدوافع الضريبية، التكاليف السياسية، حوكمة الشركات، وعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين.

ومن جهة أخرى يشير هيكل رأس المال إلى التوليفة الخاصة بالديون وحقوق الملكية المستخدمة من قبل الشركة في تمويل أصولها. وتُعد قرارات تحديد هيكل رأس المال من القرارات المهمة التي تتخذها إدارات الشركات، حيث تحاول معظم إدارات الشركات الوصول إلى المستوى الأمثل لهيكل رأس المال، والمتمثل في النقطة التي تكون عندها تكلفة رأس المال أقل ما يمكن. ويُعتبر تدني تكلفة رأس المال واحداً من الأهداف الرئيسية التي يسعى لها أي مدير مالي بأي شركة مهما اختلف نشاطها، وذلك لارتباطها بالزيادة في الأرباح (Salama and Putnam, 2015; Olakunle and Oni, 2014; Habib and Hossain, 2013).

ونظراً لأهمية هيكل رأس المال بالنسبة للشركات، فهناك العديد من النظريات المفسرة لهيكل رأس المال، والتي قامت بتوضيح العوامل المحددة لسياسة تمويل الشركات، حيث أشار Myers (2001) إلى أنه لا

توجد نظرية شاملة حول الخيار بين الديون وحقوق الملكية، ولكن توجد العديد من النظريات الشرطية Conditional Theories المفيدة التي تساهم كل منها في فهم هيكل الديون إلى حقوق الملكية الذي تختاره الشركات لتمويل عملياتها. وتعتبر نظرية Modigliani and Miller من أولى النظريات التي اهتمت بتفسير هيكل رأس المال، وقد ساهمت في تطوير العديد من النظريات الأخرى مثل نظرية المفاضلة Trade-off Theory، نظرية ترتيب الأولويات Pecking Order Theory، ونظرية تكاليف الوكالة Agency Cost Theory.

وقد أشار بعض الدراسات (Ramalingegowda and Yu, 2018; Yasir, 2018; Ademola and Moses, 2017; Tosi and Paidar, 2015) إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر من المحددات الهامة التي تؤثر على هيكل رأس المال، سواء من خلال التمويل بالملكية أو التمويل بالاقتراض. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات، فمن ناحية التمويل بالاقتراض، فقد أشار بعض هذه الدراسات إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل إيجابي على التمويل بالاقتراض، حيث يزيد من ثقة الدائنين في المقترضين مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض، وبالتالي زيادة القدرة على الاقتراض، كما يؤدي إلى تعزيز قيمة الدائنين وزيادة كفاءة عقود المديونية، وذلك من خلال الحد من مشاكل الوكالة المتعلقة بالدين، الناتجة عن تعارض المصالح بين الدائنين والملاك (حملة الأسهم). كما أشار البعض الآخر إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل سلبي على التمويل بالاقتراض، حيث كلما زاد التحفظ المحاسبي يقل اعتماد الشركة على التمويل من خلال الدين لأنه يزيد من التزامات الشركة، ويزداد اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية أو التمويل بالأسهم لأنها أقل تكلفة.

وفيما يتعلق بالتمويل بالملكية، فقد أشار بعض هذه الدراسات إلى أن التحفظ يؤثر بشكل إيجابي على التمويل بالملكية مقارنة بالديون، لأن التحفظ المشروط المحاسبي Conditional Conservatism يقوم بتخفيض تكلفة إصدار الأسهم بمقدار أكبر من تخفيض تكلفة الدين، لأن التحفظ المشروط يخفض من عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمساهمين بمقدار أكبر من التخفيض في عدم تماثل المعلومات بين الشركات والدائنين. كما أشار البعض الآخر إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل سلبي على التمويل بالملكية، ويرجع ذلك إلى أن الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي تفضل التمويل بالاقتراض للاستفادة من مزايا عقود الدين.

كما أشار بعض الدراسات (Abdul-Malik, 2017; Hassani and Rahmani, 2014; Hamdan, 2011; Moeinaddin et al., 2012; Blunck, 2013) إلى أن هيكل رأس المال يعتبر من المحددات الهامة التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي، سواء من خلال التمويل بالملكية أو التمويل

بالاقتراض. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات، فمن ناحية التمويل بالاقتراض، فقد أشار بعض هذه الدراسات إلى أن التمويل بالاقتراض يؤثر بشكل إيجابي على التحفظ المحاسبي، لأنه كلما زاد الاقتراض زادت رغبة الشركة لتطبيق التحفظ المحاسبي، وذلك للاستفادة من مزايا عقود الدين المتمثلة في زيادة ثقة الدائنين في المقترضين، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض. كما أشار البعض الآخر إلى أن التمويل بالاقتراض يؤثر بشكل سلبي على التحفظ المحاسبي، وذلك لأن وجود عقود الدين يزيد من حافز الإدارة للتلاعب مثل ممارسة إدارة الأرباح، وذلك للمبالغة في الأرباح المفصح عنها، لأنه كلما زادت أرباح الشركة، زادت ثقة الدائنين في قدرة الشركة على سداد الدين.

وفيما يتعلق بالتمويل بالملكية، فقد أشار بعض هذه الدراسات إلى أن التمويل بالأسهم يؤثر بشكل إيجابي على التحفظ المحاسبي، لأن التحفظ المحاسبي يحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والمستثمرين، يحد من تكاليف الوكالة وتكاليف التقاضي، الناتجة عن عدم تماثل المعلومات، ونشر معلومات غير صحيحة للمستثمرين. كما أشار البعض الآخر إلى أن التمويل بالملكية قد يؤثر بشكل سلبي على التحفظ المحاسبي في بعض الشركات، لأن هذه الشركات لا يكون لديها الرغبة في تخفيض قيم الأرباح المفصح عنها، ولكنها تريد زيادة رقم صافي الربح، وبالتالي زيادة التوزيعات، وذلك لزيادة الإقبال على السهم في سوق الأوراق المالية.

وتستهدف هذه الورقة دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي. وتشمل خطة الورقة العناصر التالية؛ مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه ودوافع تطبيقه، مفهوم هيكل رأس المال، ومكوناته ونظرياته، التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي، والخلاصة.

2- التحفظ المحاسبي؛ مفهومه، أنواعه، دوافع تطبيقه:

1-2 مفهوم التحفظ المحاسبي:

فيما يتعلق بتعريف التحفظ المحاسبي وفقاً للإصدارات المهنية، فلقد أوضح الإطار المفاهيمي الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB عام 1989 وتم تبنيه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في الفقرة رقم (37) "أن التحفظ هو درجة الحيطة والحذر Prudence عند ممارسة التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب التأكد من عدم تقدير الأرباح والأصول بأكثر مما يجب، والتأكد من أن المصروفات والالتزامات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب" (خضر، 2014). ويتوافق تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية

الأمركي (1980)، FASB، مع تعريف IASB، حيث أشار FASB في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Concepts No.2, 1980) أن التحفظ المحاسبي هو "رد فعل حذر تجاه عدم التأكد، وذلك من أجل ضمان أن كافة عناصر عدم التأكد والمخاطر الملازمة Inherent للنشاط الاقتصادي يتم أخذها في الاعتبار بشكل كافٍ. فإذا كان هناك احتمال وجود تقديرين محتملين أو أكثر للتدفقات النقدية المستقبلية، فإنه يتم اختيار التقدير الأقل تفاؤلاً. وينص بيان (FASB Statement No. 2) على أن " التقارير الحذرة القائمة على الشكوك السليمة تبني الثقة في النتائج، وتخدم على المدى الطويل جميع المصالح المتعارضة (Lin, 2016).

كما عرف إطار إعداد وعرض القوائم المالية في معايير المحاسبة المصرية التحفظ المحاسبي على أنه "تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تخفيض متعمد في قيم الالتزامات والمصروفات أو المبالغة في قيم صافي الدخل وصافي الأصول" (عبد المجيد، 2013)، وهو ما يتفق أيضاً مع تعريف IASB.

وفيما يتعلق بتعريف التحفظ المحاسبي وفقاً للدراسات الأكاديمية؛ فقد أشار بعض الدراسات الأجنبية (Penman and Zhang, 2002; Givoly and Hayn, 2000; Basu, 1997) إلى أن التحفظ المحاسبي "هو اختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تأجيل الاعتراف بالأخبار السارة (المكاسب) مقارنة بالأخبار غير السارة (الخسائر)، وتخفيض قيم الأصول والمبالغة في قيم الالتزامات".

وبشأن الدراسات العربية، فقد أشار بعض الدراسات (الصيرفي، 2015؛ الحوشي، 2015؛ عبدالمجيد، 2013؛ راشد، 2010) إلى أن التحفظ هو "عُرف محاسبي يقوم المحاسبون باتباعه نتيجة لحالة عدم التأكد الناتجة عن عدم القدرة على التنبؤ بالمصروفات والإيرادات، وبالتالي يحتاج المحاسب لدرجة عالية من التحقق للاعتراف بالمكاسب أو الأرباح مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالخسائر أو المصروفات، مما يؤدي إلى أنه لا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا عند تحققها على عكس الخسائر".

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أنه على الرغم من تعدد المفاهيم المتعلقة بالتحفظ المحاسبي إلا أن جميعها تشير إلى نفس المضمون وهو أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول والأرباح والمبالغة في قيم المصروفات والالتزامات.

2-2 أنواع التحفظ المحاسبي:

توجد تقسيمات عدة للتحفيز المحاسبي ومنها؛ تقسيم التحفيز وفقاً للارتباط بوقوع أحداث معينة إلى التحفيز المشروط **Conditional Conservatism** والتحفيز غير المشروط **Unconditional Conservatism**، ومن حيث درجة الإلزام إلى تحفيز إلزامي **Mandatory Conservatism** واختياري **Voluntary Conservatism**.

وبشأن التحفيز المشروط وغير المشروط؛ فقد أوضح (Lin (2016) أن التحفيز غير المشروط يشير إلى أن التحفيز يكون مستقلاً عن وقوع الأحداث، لذلك سمي بالتحفيز الذي لا يعتمد على الأخبار **News Independent**، كما يعني أن الأرقام المحاسبية تعكس أدنى قيمة بين البدائل الممكنة للأصول. كما أشارت الدراسات (راشد، 2010؛ Lin, 2005; Ball and Shivakumar, 2005; Beaver and Ryan, 2005) إلى أن التحفيز المشروط يعتمد على وقوع الأحداث، لذلك يسمي بالتحفيز المعتمد على الأخبار **News Dependent**، كما ينطوي على الاعتراف بالأخبار غير السارة بشكل غير متماثل مقارنة بالأخبار السارة.

وفيما يتعلق بالفرق بين التحفيز الاختياري والإلزامي، فقد أشار البعض (خضر، 2018؛ Lawrence et al., 2013) إلى أن التحفيز الاختياري هو التحفيز الذي تقوم به الإدارة من خلال الاختيار بين البدائل المحاسبية المتحفظة المسموح بها ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك عند عملية القياس أو الإفصاح. كما يعرف التحفيز الإلزامي على أنه التحفيز الذي يفرض نتيجة قرار خارجي عن الشركة من خلال المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة والتي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المتحفظة التي تصدرها الجهات المنوطة بها وضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة المالية **FASB**. وعلى سبيل المثال، الاعتراف بنفقات البحوث والتطوير كمصروفات بدلاً من رسمتها.

2-3 دوافع التحفيز المحاسبي:

على الرغم من الانتقادات التي تُوجه للتحفيز المحاسبي، حيث أنه يميل للتشاؤم الذي قد يؤدي إلى تحريف المعلومات المحاسبية وجعلها غير صحيحة، وبالتالي تؤثر على ملاءمتها وموثوقيتها، إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار التحفيز واحداً من أهم المفاهيم المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً في الممارسات المحاسبية وإعطائها المزيد من الاهتمام من قبل الشركات ومراقبي الحسابات (Al-Sakini and Al-Awawdeh, 2015).

أشار البعض (Thijssen and Iatridis, 2016; Zhong and Li, 2016; Lafond and Watts, 2003a; Watts, 2008) إلى أن هناك العديد من الدوافع التي تمثل حافزاً للإدارة ومراقبي الحسابات لطلب تطبيق التحفيز المحاسبي وهي؛ الدافع التعاقدية، الدوافع الضريبية، دافع التقاضي، التكاليف السياسية، حوكمة الشركات، وعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين بالأسهم، وذلك لأن التحفيز يعمل على تخفيض قيم الأصول والإيرادات والمبالغة في قيم الالتزامات والمصروفات مما يحقق هذه الدوافع.

3- هيكل رأس المال؛ مفهومه، مكوناته، نظرياته:

3-1 مفهوم ومكونات هيكل رأس المال:

يُعرف هيكل رأس المال على أنه " مصطلح مالي يشير إلى الطريقة التي تستخدمها الشركة لتمويل استثماراتها، وهو عبارة عن التمويل طويل الأجل من خلال؛ الالتزامات طويلة الأجل (قروض مباشرة و/أو التمويل بالسندات)، كأحد مصادر التمويل الخارجية، وحقوق المساهمين وتشمل الأرباح المحتجزة، وتعتبر مصادر تمويل داخلية، والأسهم العادية القائمة والأسهم الممتازة إن وجدت، وهما مصادر تمويل خارجية" (Haqqani and Zehra, 2015; Al Ani and Al Amri, 2015; Adewale and Ajibola, 2013; Stephen, 2012).

وبشأن مكونات هيكل رأس المال فهناك مصادر تمويل داخلية والتي تشمل الأرباح المحتجزة، ومصادر تمويل خارجية وتشمل القروض طويلة الأجل والسندات والأسهم العادية والأسهم الممتازة، إن وجدت، والتي يمكن أن تستخدمها الشركة لتمويل استثماراتها وإجراء توسعات، ولكن يجب على الإدارة الموازنة بين تكاليف ومنافع هذه المصادر لاختيار هيكل رأس المال الأمثل والذي عنده تكون تكلفة هيكل رأس المال أقل ما يمكن، حيث أن كل نوع منها يتمتع بمميزات غير موجودة بالآخر.

3-2 نظريات هيكل رأس المال:

أشارت الدراسات (Haqqani and Zehra, 2015; Siyaparani and Kashani, 2014; Myers, 1958; Modigliani and Miller, 1963; Modigliani and Miller, 2001) إلى أن هناك عدة نظريات لتفسير هيكل رأس المال، وتعتبر نظرية Modigliani and Miller في عام 1958 هي أولى هذه النظريات، ثم تم تعديل هذه النظرية من خلال نظريتين إحداهما عن طريق إدخال الضرائب، والأخرى عن طريق إدخال تكاليف الإفلاس، وذلك لتفادي عدم دراسة أثر ضرائب الدخل وتكاليف الإفلاس في النظرية الأولى. كما أن هناك نظرية تكاليف الوكالة ونظرية المفاضلة ونظرية ترتيب الأولويات. كما اتضح أن هناك

تعارض بين ما توصلت إليه نظرية المفاضلة ونظرية ترتيب الأولويات، فقد توصلت نظرية المفاضلة إلى أن الشركات كبيرة الحجم ذات الأرباح المرتفعة يجب أن تمول استثماراتها من خلال الديون وذلك للاستفادة من الوفورات الضريبية، وذلك على عكس ما توصلت إليه نظرية ترتيب الأولويات، حيث أوضحت أن الشركات يجب أن تمول عملياتها من خلال الأرباح المحتجزة ثم الديون ثم الأسهم إذا كانت الأرباح المحتجزة غير كافية.

4-التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي:

تناول العديد من الدراسات تأثير التحفظ المحاسبي على هيكل رأس المال (Ramalingegowda and Yu, 2018; Yasir, 2018; Ademola and Moses, 2017; Kim et al., 2013; Artiach and Clarkson, 2011; Lara et al.,2011; Li, 2010). وقد اختلفت الدراسات السابقة في التعبير عن هيكل رأس المال، فبعضها تناول تأثير التحفظ المحاسبي على التمويل بالاقتراض، والبعض الآخر تناول تأثير التحفظ المحاسبي على التمويل بالملكية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على التمويل بالاقتراض، فقد توصلت دراسة (Salama and Putnam (2015) إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للتحفظ المحاسبي على الرفع المالي. ويتوافق هذا التأثير الإيجابي ذو الدلالة الإحصائية مع دراسة (Habib and Hossain (2013 في حالة قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقياس (Basu (1997) (المقياس الأول)، وقياس الرفع المالي من خلال القيمة السوقية للرفع المالي، وفي حالة قياس التحفظ من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة (المقياس الثاني)، وقياس الرفع المالي من خلال القيمة الدفترية والقيمة السوقية للرفع المالي، ويتعارض معها في حالة قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقياس (Basu (1997)، وقياس الرفع المالي من خلال القيمة الدفترية للرفع المالي، وفي حالة قياس التحفظ من خلال نسبة الالتواء في الأرباح مقسوماً على الالتواء في التدفق النقدي (المقياس الثالث) وقياس الرفع المالي من خلال القيمة السوقية والقيمة الدفترية للرفع المالي، حيث توصلت إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً غير معنوي للتحفظ المحاسبي على الرفع المالي. كما توصل Tosi and Paidar (2015) إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً ليس له دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على الرفع المالي

أما فيما يتعلق بتأثير التحفظ المحاسبي على التمويل بالملكية، فلقد توصلت دراسة (Lee (2010 إلى أن التحفظ المحاسبي له تأثيراً إيجابياً على التمويل بالأسهم، حيث أن الشركات المتحفظة التي لم يكن

لديها أموال داخلية كافية لتمويل عملياتها وتلجأ إلى التمويل الخارجي تفضل التمويل بالأسهم مقارنة بالتمويل بالدين. وتوصل البعض (Lara et al., 2011; Artiach and Clarkson, 2011; Li, 2010) إلى أن هناك تأثيراً سلبياً معنوياً للتحفظ المحاسبي على تكلفة التمويل بالأسهم، مما يؤثر بشكل إيجابي على التمويل بالأسهم، وذلك لأن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة دقة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى الحد من عدم التأكد بشأن كمية التدفقات النقدية المستقبلية والحد من تقلبات أسعار الأسهم، وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وزيادة ثقة المستثمرين في الشركة، مما يحفز المساهمين على قبول معدلات منخفضة للعائد على أموالهم، وبالتالي تقل تكلفة إصدار الأسهم. كما أن هذا التأثير الإيجابي يكون أقوى في حالة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، لأن التحفظ المحاسبي لديه القدرة على الحد من عدم تماثل المعلومات الناتج عن السلوك الانتهازي للإدارة، وبالتالي فإنه في حالة تحسن بيئة المعلومات فإن تأثير التحفظ المحاسبي يقل نتيجة لانخفاض عدم تماثل المعلومات.

ويتعارض مع ذلك دراسة (Ramalingegowda and Yu (2018 حيث أشارت إلى أنه لا توجد علاقة بين التحفظ المحاسبي والتمويل بالملكية. كما توصلت دراسة (Yasir (2018 إلى أن التحفظ المحاسبي له تأثيراً سلبياً معنوياً على التمويل بالملكية. ويرجع ذلك إلى أنه في حالة وجود التحفظ المحاسبي يفضل الملاك التمويل بالدين، لأن الدافع الرئيسي للتحفظ هو زيادة كفاءة عقود المديونية وتعزيز قيمة الدائنين، كما يزيد من ثقة الدائنين في المقترضين، وبالتالي تقل تكلفة الدين، بالإضافة إلى تحقيق وفورات ضريبية. كما أن التمويل بالدين يحد من الأموال المتوفرة للإدارة والتي تستخدمها لتحقيق مصالحها الشخصية، حيث أنها يجب أن تعمل لتسديد التزامات الديون حتى لا تتعرض لمخاطر التعثر.

ومن ناحية أخرى تناول العديد من الدراسات تأثير هيكل رأس المال على التحفظ المحاسبي (عبيد، 2010؛ أبو خزنة، 2011؛ مليجي، 2014؛ عبد المجيد، 2013؛ Ball et al., 2008; Moeinaddin et al., 2012; Blunck, 2013; Hassani and Rahmani, 2014; Haw et al., 2014; Wu, 2016; Abdul-Malik, 2017). وقد اختلفت الدراسات السابقة في التعبير عن هيكل رأس المال، فبعضها تناول تأثير التمويل بالاقتراض على التحفظ المحاسبي، والبعض الآخر تناول تأثير التمويل بالملكية على التحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت تأثير التمويل بالاقتراض على التحفظ المحاسبي، فقد هدف بعض الدراسات (Lee, 2010; Yunguo et al., 2010; Ball et al., 2008) إلى اختبار تأثير عقود الدين

على التحفظ المشروط، وتوصلت إلى أن عقود الدين مصدر هام للطلب على التحفظ المشروط، حيث أنه كلما اعتمدت الشركة على التمويل من خلال الدين، يزداد الطلب على التحفظ المشروط مما يعني أن هناك تأثيراً إيجابياً. **وتتفق مع ذلك** دراسة (Hamdan, 2011) التي توصلت إلى أن عقود الدين لها تأثيراً إيجابياً على تحفظ التقارير المالية. وهكذا فإن الشركات ذات الديون المرتفعة كانت أكثر تحفظاً من الشركات ذات الديون الأقل. كما توصلت دراسة أبو خزنة (2011) إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للرافعة المالية للديون قصيرة الأجل على التحفظ المحاسبي، كما أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للرافعة المالية للديون طويلة الأجل على التحفظ المحاسبي.

وقد توصلت دراسات (Dalvi and Mardanloo, 2014; Blunck, 2013) إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للرفع المالي على التحفظ المحاسبي. كما توصلت دراسة (Hassani and Rahmani, 2014) إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً للرفع المالي على مستوى التحفظ المحاسبي، ولكن يختلف مستوى المعنوية باختلاف المقياس المستخدم لقياس الرفع المالي، فيكون إيجابياً معنوياً في حالة نسبة الدين / حقوق الملكية، ويكون إيجابياً غير معنوي في حالة نسبة الدين / إجمالي الأصول.

وعلى النقيض من هذه الدراسات السابقة، فقد خلص بعض الدراسات (Siyaparani and Kashani, 2014; Al-Sehli, 2009) إلى أن الرفع المالي ليس له تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي. وتوصل البعض (عبد المجيد، 2013؛ Moeinaddin et al., 2012؛ Suleiman, 2017) إلى أنه كلما زاد الرفع المالي، انخفض التحفظ المحاسبي، أي هناك تأثيراً سلبياً للرفع المالي على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لأن وجود عقود الدين يزيد من حافز الإدارة للتلاعب مثل ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في تقدير أرباحهم، وذلك لأن الزيادة في الأرباح المعلنة تشكل ضماناً لأصحاب الديون على قدرة الشركات على دفع الفوائد وغيرها من التكاليف المرتبطة باتفاقات عقود الدين، وأيضاً يقومون بهذا التلاعب لتجنب انتهاك شروط عقود الدين مما يؤدي إلى انخفاض التحفظ المحاسبي، وبالتالي التقارير تكون أقل تحفظاً، مما يعني أنه كلما زادت نسبة الرفع المالي، سوف يقوم المديرون بالاعتراف بالأخبار السارة في الأرباح أسرع من الأخبار غير السارة.

أما فيما يتعلق بتأثير التمويل بالملكية على التحفظ المحاسبي فقد توصل (Ball et al., 2008) إلى أن التمويل بالأسهم له تأثيراً سلبياً ذي دلالة إحصائية على التحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والمستثمرين، لأنه كلما زاد عدم تماثل المعلومات يزداد تطبيق

التحفظ المحاسبي للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يحمي الشركة ومراقبي الحسابات من التعرض لتكاليف التقاضي. بالإضافة إلى أنه في حالة التمويل بالأسهم.

وعلى النقيض من ذلك، فقد خلص بعض الدراسات (Suo et al., 2013; LaFond and Watts, 2008) إلى أن التمويل من خلال الأسهم يؤثر بشكل إيجابي على طلب التحفظ المحاسبي. وتوصلت دراسة عبيد (2010) إلى أن الملكية المؤسسية لها تأثيراً إيجابياً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. ويتوافق مع ذلك دراسة مليجي (2014) التي توصلت إلى أن نسبة الملكية المؤسسية في رأس المال لها تأثيراً إيجابياً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي، بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من نسبة الملكية العائلية والإدارية وملكية كبار المستثمرين في رأس المال على مستوى التحفظ المحاسبي. أشار Liu et al. (2015) إلى أن التمويل بالأسهم له تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي. كما توصل (Wu 2016) إلى أن هناك تأثيراً سلبياً معنوياً لنسبة ملكية كبار المساهمين في أسهم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وتوصل (Abdul-Malik 2017) إلى أن التمويل بالملكية له تأثيراً إيجابياً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي. وقد أوضحت هذه الدراسات أن هذا التأثير الإيجابي للتمويل من خلال الأسهم على التحفظ المحاسبي يرجع إلى مخاطر التقاضي وتكاليف الوكالة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات، حيث أن التحفظ المحاسبي يحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين. وذلك من خلال تطبيق معايير تحقق أعلى من أجل الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر، الأمر الذي يحد من عدم رغبة المديرين عن الإفصاح عن الخسائر المتوقعة والمبالغة في المكاسب التي يتم الاعتراف بها، وينتج عن ذلك خفض عدم تماثل المعلومات مما يقلل من تكاليف التمويل بالأسهم، كما أن التحفظ المحاسبي يقلل من المعلومات المضللة التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين، مما يحد من مخاطر التقاضي. بالإضافة إلى زيادة طلب المستثمرين على التحفظ لضمان جودة المعلومات المتوفرة.

3-الخلاصة:

استهدفت الورقة دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي، ولذلك تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه، ودوافع تطبيقه. بالإضافة إلى مفهوم هيكل رأس المال؛ مكوناته، ونظرياته، وأخيراً دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي. وخلصت الورقة إلى أنه على الرغم من تعدد المفاهيم المتعلقة بالتحفظ المحاسبي إلا أن جميعها تشير إلى نفس المضمون وهو أن التحفظ المحاسبي يؤدي

إلى تخفيض قيم الأصول والأرباح والمبالغة في قيم المصروفات والالتزامات. كما خلصت إلى أن هناك عدة دوافع وراء الطلب على التحفظ المحاسبي وهي؛ دوافع تعاقدية، دافع التقاضي، دوافع ضريبية، التكاليف السياسية، حوكمة الشركات، وعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين بالأسهم. كما خلصت الورقة إلى أن هيكل رأس المال هو " مصطلح مالي يشير إلى الطريقة التي تستخدمها الشركة لتمويل استثماراتها، وهو عبارة عن التمويل طويل الأجل من خلال الالتزامات طويلة الأجل (قروض مباشرة و/أو التمويل بالسندات)، كأحد مصادر التمويل الخارجية، وحقوق المساهمين وتشمل الأرباح المحتجزة، وتعتبر مصادر تمويل داخلية، والأسهم العادية القائمة والأسهم الممتازة إن وجدت، وهما مصادر تمويل خارجية".

وأخيراً، فقد خلصت الورقة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي قد يكون له تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على التمويل بالملكية والتمويل بالاقتراض، مما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر من المحددات الهامة التي تؤثر على قرار تمويل الشركة. كما خلصت الورقة إلى أن التمويل بالملكية والتمويل بالاقتراض قد يكون لهما تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على مستوى التحفظ المحاسبي، مما يشير إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف الطريقة المستخدمة لتمويل عمليات الشركة.

ويعتقد الباحث أن البحوث المحاسبية مستقبلاً يجب أن تركز على الموضوعات التالية:

- أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر كثافة رأس المال وحجم الشركة على التمويل بالاقتراض- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر اختلاف درجة ملموسية الأصول على هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر هيكل رأس المال على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية- بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- أبو خزانه، إيهاب محمد. 2011. أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني: 77-107.
- الحوشي، محمد محمود سالم. 2015. أثر العلاقة بين هيكل ملكية الشركات وخصائص التقارير المالية على منفعة المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.
- الصيرفي، أسماء أحمد. 2015. أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة دمنهور.
- خضر، أحمد خضر محمود. 2018. أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة بنها.
- خضر، هنا عبد الحميد. 2014. أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.
- راشد، محمد إبراهيم محمد. 2010. دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض- دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- عبد المجيد, حميده محمد .2013. قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر، المجلد الأول، العدد الثاني: 139-174.
- عبيد، إبراهيم السيد. 2010. دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية للسعودية. *الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية*، 18-19 مايو، جامعة الملك سعود. كلية إدارة الأعمال.
- على، عبد الوهاب نصر وشحاته السيد شحاته. 2017. أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، المجلد 54، العدد الأول: 1-56.
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. 2014. أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول: 246-304.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdul-Malik, A. R., 2017. Investigating The Relationship between Corporate Governance Principles and Accounting Conservatism for Companies Listed on Saudi Stock Exchange. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 5(9), pp. 10-30.
- Ademola, O.J. and Moses, O.I., 2017. Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria. *Journal of Accounting and Finance*, 17(1), pp.89-96.
- Adewale, M.T. and Ajibola, O.B., 2013. Does Capital Structure Enhance Firm Performance? Evidence from Nigeria. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 12(4), pp.43.
- Al Ani, M. and Al Amri, M., 2015. The Determinants of Capital Structure: An Empirical Study of Omani Listed Industrial Companies. *Business: Theory and Practice*, 16(2), pp.159-167.
- Al-Sakini, S. and Al-Awawdeh, H., 2015. The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the Fair Value of the Corporation: An Empirical Study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. *International Journal of Business and Social Science*, 6(7).
- Al-Sehli, M., 2009. Accounting Conservatism in Corporate Financial Reporting in Saudi Arabia: An Empirical Study. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 16(1), pp.1-22.
- Artiach, T.C. and Clarkson, P.M., 2011. Disclosure, Conservatism and the Cost of Equity Capital: A Review of the Foundation Literature. *Accounting & Finance*, 51(1), pp.2-49.
- Ball, R., Robin, A. and Sadka, G., 2008. Is Financial Reporting Shaped by Equity Markets or by Debt Markets? An International Study of Timeliness and Conservatism. *Review of Accounting Studies*, 13(2-3), pp.168-205.
- _____ and Shivakumar, L., 2005. Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), pp.83-128.
- Basu, S., 1997. The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), pp.3-37.

- Beaver, W.H., Lambert, R., Morse, D., 1980. The information content of security prices. *Journal of Accounting and Economics*, 2, PP. 3-28.
- Blunck, R., 2013. Evidence on the Contracting Explanation of Conservatism. *Journal of Finance and Accountancy*, 13, pp.1-24.
- Dalvi, M.R. and Mardanloo, H., 2014. The Effect of Capital Structure, Shareholders and Major of the Company on the Conservative Practices in Companies. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 4(1), pp.128-135.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. *Qualitative Characteristics of Accounting Information*: Statement of Financial Accounting Concepts No. 2. Available at: WWW.FASB.ORG.
- Givoly, D. and Hayn, C., 2000. The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting become More Conservatism?. *Journal of Accounting and Economics*, 29(3), pp.287-320.
- _____ and Katz, S.P., 2010. Does Public Ownership of Equity Improve Earnings Quality?. *The Accounting Review*, 85(1), pp.195-225.
- Habib, A. and Hossain, M., 2013. Accounting Conservatism, Environmental Uncertainty and the Capital Structure. *Corporate Ownership and Control*, 11(1), pp.123-135.
- Hamdan, A.M.M., 2011. The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. *International Journal of Business and Management*, 6(7), p.134.
- Haqqani, R. and Zehra, K., 2015. Determinants of Capital Structuring of Firms of Cement Sector in Pakistan. *KASBIT Journal of Management & Social Science*, 8(1), pp.77-92.
- Hassani, M. and Rahmani, A., 2014. Conservatism and Leverage: Evidence on Efficient Contracting View in Private Banks Listed in Tehran Stock Exchange. *Management and Administrative Sciences Review*, 3(4), pp.679-694.
- Haw, I.M., Lee, J.J. and Lee, W.J., 2014. Debt Financing and Accounting Conservatism in Private Firms. *Contemporary Accounting Research*, 31(4), pp.1220-1259.
- International Accounting Standard Board (IASB). 1989. *Conceptual Framework for Financial Reporting*, Available at: www.iasb.org.

- Kim, Y., Li, S., and Pan, C., 2013. The Role of Accounting Conservatism in the Equity Market: Evidence from Seasoned Equity Offerings. *The Accounting Review*, 88(4), pp.1327-1356.
- LaFond, R. and Watts, R.L., 2008. The Information Role of Conservatism. *The Accounting Review*, 83(2), pp.447-478.
- Lara, J.M.G., Osma, B.G. and Penalva, F., 2011. Conditional Conservatism and Cost of Capital. *Review of Accounting Studies*, 16(2), pp.247-271.
- Lawrence, A., Sloan, R. and Sun, Y., 2013. Non-Discretionary Conservatism: Evidence and Implications. *Journal of Accounting and Economics*, 56(2-3), pp.112-133.
- Lee, H. S., 2010. **Conditional Conservatism, Agency Costs, and the Contractual Features of Debt**. PHD Dissertations, Arizona University.
- Lee, J., 2010. The Role of Accounting Conservatism in Firms' Financial Decisions. Available at : www.ssrn.com.
- Li, D., 2010. Does Auditor Tenure affect Accounting Conservatism? Further Evidence. *Journal of Accounting and Public Policy*, 29(3), pp.226-241.
- Lin, L., 2016. Institutional Ownership Composition and Accounting Conservatism. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 46(2), pp.359-385.
- Liu, A., Zhou, Q. and Zeng, H., 2015. Capital Structure and Accounting Conservatism: China Enterprises Involved in Anti-Dumping Cases in 2002—2013. *Journal of Central South University (Social Science)*, (2), p.101-108.
- Modigliani, F. and Miller, M.H., 1958. The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment. *The American Economic Review*, 48(3), pp.261-297.
- -----, 1963. Corporate Income Taxes and the Cost of Capital: A Correction. *The American Economic Review*, 53(3), pp.433-443.
- Moeinaddin, M., Dehnavi, H.D. and Abadi, H.Z.B., 2012. The Relationship between Firm Size, Debt Contracts and the Nature of the Operations With the Accounting Conservatism. *Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research Business*, 4(6), PP.628-645.
- Myers, S.C., 2001. Capital Structure. *Journal of Economic perspectives*, 15(2), pp.81-102.

- Olakunle, A.O. and Oni, E.O., 2014. Assessing the Impact of Asset Tangibility on Capital Structure: Choice for Listed Firms in Nigeria. *Journal of Applied Economics and Business*, 2(3), pp.5-20.
- Penman, S.H. and Zhang, X.J., 2002. Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, 77(2), pp.237-264.
- Ramalingegowda, S. and Yu, Y., 2011. Institutional Ownership and Conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, 53(1-2), pp.98-114.
- Salama, F. M., and Putnam, K., 2015. Accounting Conservatism, Capital Structure, and Global Diversification. *Pacific Accounting Review*, 27(1), pp. 119-138.
- Siyaparani, K.M. and Kashani, B.H., 2014. Association between Capital Structure and Accounting Conservatism in Iranian Stock Market. *Research Journal of Finance Accounting*, 5(5), pp.111-117.
- Stephen, M.M., 2012. **The Influence of Capital Structure on Firms' Performance: A Case of Selected Firms' Listed in Nairobi Securities Exchange, Kenya.** Master Dissertation, University of Nairobi.
- Suleiman, S., 2017. Debt Contracting and Conditional Accounting Conservatism. *International Journal of Accounting Research*, 5(1).
- Suo, L., Yang, K. and Ji, H., 2013. Empirical Research on Accounting Conservatism and Business Financing. *China Accounting and Finance Review*, 15(2), pp.1-59.
- Thijssen, M.W.P. and Iatridis, G.E., 2016. Conditional Conservatism and Value Relevance of Financial Reporting: A Study in View of Converging Accounting Standards. *Journal of Multinational Financial Management*, 37, pp.48-70.
- Tosi, L. A. and Paidar, G. A., 2015. The Relationship between Accounting Conservatism and Leverage Ratio and Current Ratio in the Companies Listed in Tehran Stock Exchange. *International Research Journal of Management Sciences*, 3(11), pp. 573-581.
- Watts, R.L., 2003. Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. *Accounting Horizons*, 17(3), pp.207-221.
- Wu, Y., 2016. Research on the Relationship between Controlling Shareholder and Accounting Conservatism in China. *Applied Mechanics and Materials*, 65, pp. 579-584.

- Yasir, M., 2018. **Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency**. PHD Dissertations, Capital University.
- Yunguo, L., Xiaomeng, W. and Tao, J., 2010. Ownership, Debt Financing and Accounting Conservatism: Empirical Evidence from Chinese Listed Companies. *Accounting Research*, 1, pp.43-50.
- Zhong, Y., and Li, W., 2016. Accounting Conservatism: A Literature Review. *Australian Accounting Review*, 27(2), pp. 195-213.